

### التجارة الخارجية للدول العربية

#### نظرة عامة

تأثرت التجارة الخارجية العربية في عام 2009 بالتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فقد أدى انكماش الطلب على النفط وتراجع أسعاره العالمية إلى انخفاض الصادرات النفطية للدول العربية، كما أدى انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات العربية غير النفطية. وتراجعت أيضاً الواردات العربية متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية. غير أن البرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ساهمت في تخفيف التراجع في الواردات العربية.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2009، تراجعت الصادرات العربية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين بدرجات متفاوتة. وفي ضوء هذه التطورات لم يطرأ تغيير يذكر في حصص معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، في حين ارتفعت حصة الصادرات إلى باقي دول آسيا (باستثناء اليابان والهند والصين). وفي جانب مصادر الواردات العربية، فقد تراجعت قيمتها أيضاً من معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين في عام 2009، غير أن حصص باقي دول آسيا والصين والولايات المتحدة في الواردات العربية سجلت ارتفاعاً طفيفاً على حساب حصة كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في الواردات العربية خلال العام نفسه.

وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية في عام 2009، تراجعت الأهمية النسبية للوقود والمعادن والتي تستأثر على أعلى حصة في الصادرات العربية، وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات، وحافظت السلع الزراعية على حصتها المتواضعة في الصادرات العربية. وفي جانب هيكل الواردات، حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية، تلتها الواردات العربية للسلع الزراعية في المركز الثاني والتي تزايدت حصتها في إجمالي الواردات، وتراجعت حصة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في إجمالي الواردات العربية.

وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد انخفضت قيمتها سواء من جانب الصادرات أو الواردات في عام 2009، غير أن انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بأكثر من انخفاض قيمة الصادرات البينية أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3 في المائة في عام 2009.

وفي جانب آخر، تمت مقارنة أداء التجارة البينية لعدد من التجمعات العربية، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أعادير، وتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية كانت أكبر وأوضح بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بعد قيام الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ العام 2005.

وفيما يخص التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فهي تشهد تباطؤاً في استكمال مقوماتها التي من شأنها أن تجعلها تعمل بفاعلية أكبر لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. فلم يتم بعد الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وكذلك الأمر بالنسبة لغياب اتفاق حول معاملة منتجات المناطق الحرة، والتي أنشأها عدد من الدول العربية بهدف جذب الاستثمارات الصناعية والتجارية. وهناك تخوف من دخول منتجات المناطق الحرة إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء وحصولها على الإعفاء الجمركي ومنافسة البضائع المنتجة محلياً التي لا تتمتع بالامتيازات الاستثمارية والضريبية نفسها التي تتمتع بها منتجات المناطق الحرة.

وفي إطار العمل على تعميق مجالات تحرير التجارة البينية للخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فلا زالت المفاوضات في بداياتها بشأن قيام الدول الأعضاء بتقديم عروض أولية لتحرير التجارة البينية في قطاعات خدمات محددة تختارها كل دولة عضو في المنطقة. وعلى صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تعمل لجنة الاتحاد الجمركي العربي على تحضير واستكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له، وذلك بحلول عام 2015، وفق ما أقرته القمة العربية الاقتصادية التي عقدت في الكويت في عام 2009.

## التجارة الخارجية الإجمالية

### أداء التجارة الخارجية

انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية العربية في عدة جوانب. فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية، الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2008 وامتد إلى عام 2009، إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية. كذلك فإن انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية والناجم عن دخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود أدى بدوره إلى انخفاض الصادرات العربية للسلع المصنعة، هذا بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على تمويل التجارة الخارجية والتي تمثلت في تشدد المصارف في تقديم التمويل للتجارة الخارجية من خلال اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية، وتقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة.

وكمحصلة لهذه العوامل فقد تراجعت الصادرات الإجمالية للدول العربية بصورة حادة في عام 2009، حيث بلغت قيمتها حوالي 726 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,068 مليار دولار في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 32 في المائة،

في المتوسط. وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت 22.6 في المائة في عام 2009، مما أدى إلى تراجع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 6.7 في المائة في عام 2008 إلى 5.9 في المائة في عام 2009.

وفي جانب الواردات الإجمالية العربية، فقد تراجعت أيضاً ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات الإجمالية العربية، إذ بلغ إجمالي الواردات العربية نحو 603 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بحوالي 705 مليار دولار في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 14.4 في المائة، في المتوسط. ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية من جراء تأثيرات الأزمة العالمية، غير أن الإجراءات والبرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة عملت على تخفيف حدة تراجع الواردات العربية. وقد ارتفعت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من 4.3 في المائة في عام 2008 لتصل إلى 4.8 في المائة في عام 2009، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
التجارة الخارجية الإجمالية العربية  
(2009-2005)

معدل التغير السنوي للفترة (2008-2005) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار)					
	*2009	2008	2007	2006	2005	*2009	2008	2007	2006	2005	
23.3	32.0-	32.3	16.6	21.7	38.3	726.1	1,067.8	807.4	692.5	569.0	الصادرات العربية
26.3	14.4-	31.7	33.6	14.5	20.2	603.3	705.0	535.3	400.8	350.2	الواردات العربية
15.2	22.6-	15.9	13.8	16.0	13.5	12,348.2	15,962.8	13,768.1	12,100.8	10,434.0	الصادرات العالمية
15.0	23.1-	15.3	14.8	14.8	13.4	12,471.0	16,223.9	14,072.1	12,252.7	10,675.4	الواردات العالمية
											وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)
						5.9	6.7	5.9	5.7	5.5	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)
						4.8	4.3	3.8	3.3	3.3	

\* بيانات أولية.

المصادر : مصادر الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة الإجمالية العربية، وصندوق النقد الدولي وإحصاءات المالية الدولية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2009، انخفضت صادرات جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والصومال. ولقد سجلت غالبية الدول المصدرة للنفط أعلى نسب التراجع في الصادرات العربية، وجاءت صادرات الجزائر والكويت اللتين سجلتا أعلى نسبة تراجع بلغت نحو 42 في المائة. وقد تراوحت نسب انخفاض صادرات بقية الدول المصدرة للنفط بين 39.5 في المائة بالنسبة للصادرات السعودية و13.5 في المائة بالنسبة لصادرات قطر.

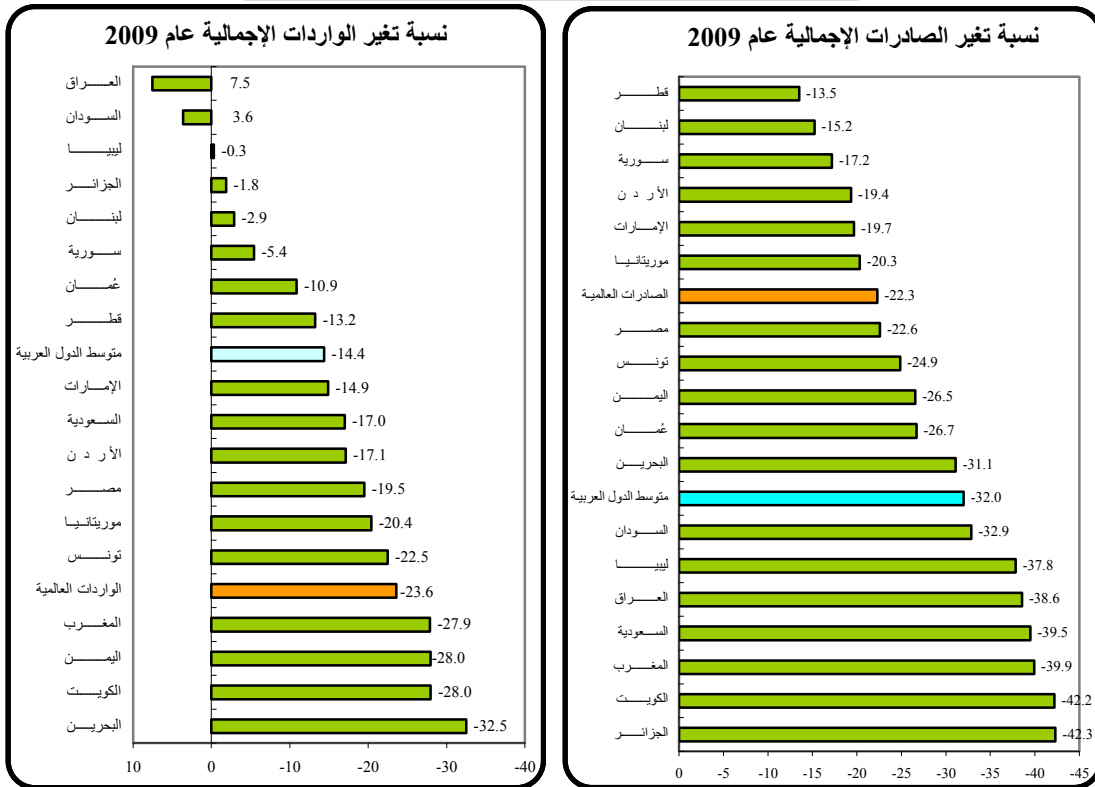
ولقد سجلت الدول غير النفطية أيضاً تراجعاً ملحوظاً في صادراتها حيث شهدت صادرات المغرب أعلى نسبة تراجع (39.9 في المائة) وسجلت صادرات لبنان أدنى نسبة تراجع (15.2 في المائة). وتشير هذه البيانات الإحصائية إلى أن

الأزمة العالمية أثرت على صادرات الدول العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء، حيث تأثرت صادرات الدول غير النفطية خاصة بالتراجع في أسعار السلع الأولية الأخرى وأسعار السلع الزراعية، بالإضافة إلى تراجع الطلب الخارجي على السلع المصنعة كالمنتجات الكيماوية والآلات والمعدات والملبوسات.

وفيما يتعلق بأداء الواردات للدول فرادى في عام 2009، تراجعت واردات جميع الدول العربية، باستثناء السودان والعراق وجيبوتي. وقد سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع في الواردات بلغت 32.5 في المائة إثر التباطؤ في النشاط الاقتصادي فيها. وقد سجلت اثنتي عشرة دولة أخرى تراجعاً في وارداتها تراوحت نسبته بين 10.9 في المائة (عمان) و28 في المائة (الكويت). وسجلت أربع دول أخرى انخفاضاً في إجمالي الواردات تراوح بين 0.3 في المائة (ليبيا) و5.4 في المائة (سورية).

أما بالنسبة للدول التي سجلت زيادة في وارداتها، فقد جاءت الزيادة الضخمة في واردات العراق والزيادة بنسبة أقل في واردات السودان وذلك لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي الذي تشهدهما منذ الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة إلى إعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار الأجنبي في تطوير قطاع النفط بالنسبة للعراق، الملحق (1/8) والشكل (1).

الشكل (1) : التراجع في التجارة الإجمالية للدول العربية عام 2009



المصدر: الملحق (1/8) والجدول رقم (1).

## اتجاه التجارة الإجمالية العربية

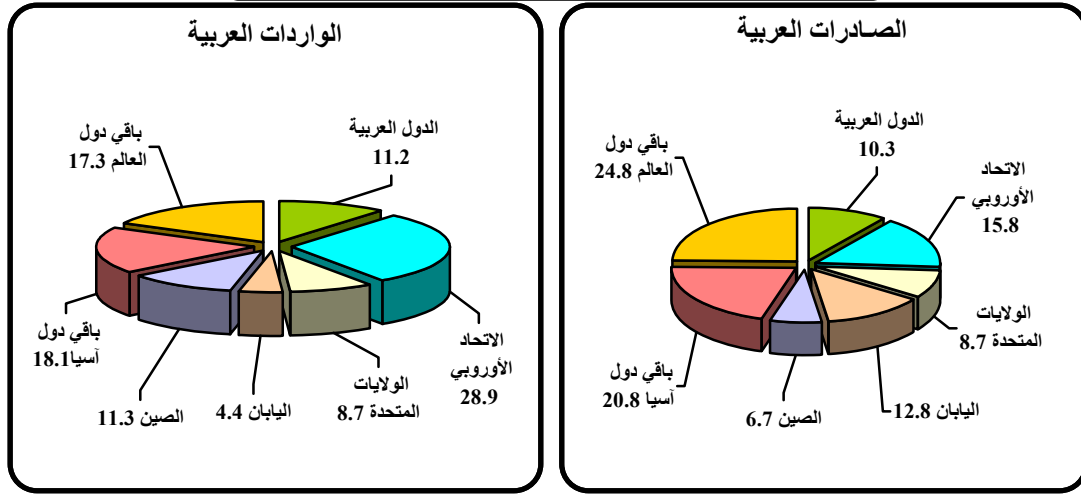
تراجعت التجارة الإجمالية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009، فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية، سجلت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة أعلى نسبة تراجع بلغت 43.2 في المائة، وقد تبعها تراجع الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 37.6 في المائة، وجاءت بعد ذلك الصين التي انخفضت الصادرات العربية إليها بنسبة 32.2 في المائة، فانخفاض الصادرات العربية إلى كل من اليابان وباقي دول آسيا بنسبة 30.7 في المائة و20.3 في المائة على التوالي. وقد سجلت الصادرات العربية البينية نسبة انخفاض أقل بلغت 19.7 في المائة.

وقد أفضت هذه التطورات إلى تغير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية. فقد حافظ الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك التجاري الأول بالنسبة لغالبية الدول العربية، على أعلى حصة في الصادرات العربية، وذلك بالرغم من تراجعها من 17.3 في المائة في عام 2008 إلى 15.8 في المائة في عام 2009. كما سجلت حصة الولايات المتحدة في الصادرات العربية تراجعاً من 10.5 في المائة إلى 8.7 في المائة خلال الفترة نفسها. بينما حافظت كل من اليابان والصين على حصتهما في الصادرات العربية بنسبة 12.8 في المائة و6.7 في المائة على التوالي في عام 2009. أما الصادرات البينية العربية والصادرات العربية إلى باقي دول آسيا فقد ارتفعت حصتهما في إجمالي الصادرات العربية من 8.7 في المائة و17.7 في المائة على التوالي في عام 2008 إلى 10.3 في المائة و20.8 في المائة على التوالي في عام 2009، الملحق (2/8).

وبالنسبة لمصادر الواردات العربية، فقد تراجعت قيمتها مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين في عام 2009، وسجلت قيمة الواردات العربية من اليابان أعلى نسبة تراجع بلغت 26.5 في المائة، وجاءت بعدها قيمة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بانخفاض نسبته 19.8 في المائة، كما انخفضت قيمة الواردات البينية العربية والواردات العربية من الولايات المتحدة ومن الصين بنسبة 19.5 في المائة و12 في المائة و4.2 في المائة على التوالي في عام 2009.

وفي جانب حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الواردات الإجمالية العربية، فقد حصل تغير طفيف، حيث تراجعت حصة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي، وهو أيضاً الشريك التجاري الأول لغالبية الدول العربية، من حوالي 31 في المائة في عام 2008 إلى 28.9 في المائة في عام 2009، كما تراجعت بصورة طفيفة حصة الواردات البينية العربية والواردات العربية من اليابان من حوالي 12 في المائة و5.1 في المائة إلى 11.2 في المائة و4.4 في المائة على التوالي خلال الفترة نفسها. وفي المقابل، ارتفعت حصة الواردات العربية من باقي دول آسيا والصين والولايات المتحدة من 13.3 في المائة و10.1 في المائة و8.5 في المائة على التوالي في عام 2008 إلى 18.1 في المائة و11.3 في المائة و8.7 في المائة على التوالي في عام 2009، الشكل (2).

الشكل (2) : اتجاهات التجارة العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين عام 2009



المصدر: الملحق (2/8).

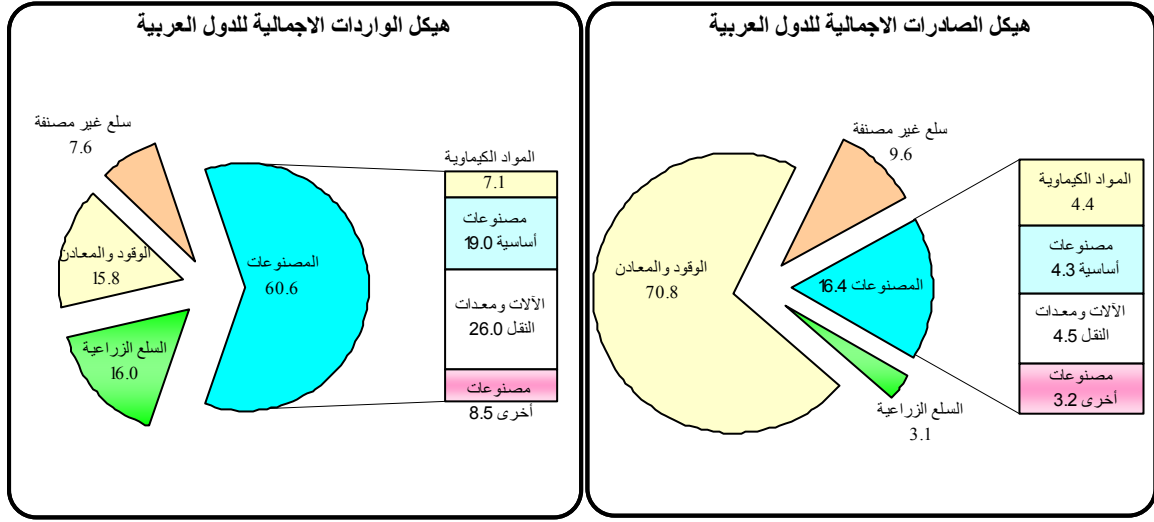
### الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

تم تجميع بيانات عشرة أصناف من السلع حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية<sup>(1)</sup> في ثلاث مجموعات رئيسية، وهي السلع الزراعية، والوقود والمعادن، والمصنوعات. فبالنسبة للسلع الزراعية، فهي تتضمن الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير صالحة للأكل (كالجلود الخام والبذور الزيتية والثمار الزيتية) والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية. وتشمل فئة الوقود والمعادن الأخرى النفط الخام والغاز الطبيعي، أساساً. أما المصنوعات فتشمل البتروكيماويات والمواد الكيماوية والمنتجات المتصلة بها (كالمنتجات الطبية والصيدلية واللدائن والأسمدة) بالإضافة إلى المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل ومصنوعات متنوعة أخرى.

وتشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية للدول العربية حسب هذا التصنيف أن مجموعة الوقود والمعادن الأخرى التي تستأثر على أعلى حصة في الصادرات الإجمالية العربية تراجعت أهميتها النسبية، حيث انخفضت حصتها من 78 في المائة في عام 2008 إلى 70.8 في المائة في عام 2009. وفي المقابل، ارتفعت الأهمية النسبية للمصنوعات لتبلغ حصتها في الصادرات العربية 16.4 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 12.5 في المائة في عام 2008. وضمن المصنوعات، استأثرت كل من الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية حصصاً متقاربة في الصادرات العربية بلغت 4.5 في المائة و4.4 في المائة، و4.3 في المائة على التوالي في عام 2009، مع زيادة طفيفة لأهميتها النسبية مقارنة مع عام 2008. وأما مجموعة السلع الزراعية، فقد شكلت حصة متواضعة في الصادرات العربية بلغت 3.1 في المائة في عام 2009، مع تزايد طفيف في أهميتها النسبية عن عام 2008، الملحق (3/8) والشكل (3).

(1) تمت إعادة ترميز هيكل التجارة الإجمالية العربية باستخدام البيانات المتاحة في استبيان التقرير الاقتصادي الموحد، بالإضافة إلى بيانات مجمعة من قاعدة بيانات PC-TAS وقاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE ليعكس الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية.

الشكل (3) : الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية عام 2009



المصدر: الملحق (3/8).

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد حافظت المصنوعات على المركز الأول في الواردات العربية بحصة بلغت 60.6 في المائة في عام 2009، وضمن المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على أكبر حصة بلغت 26 في المائة ثم المصنوعات الأساسية (19 في المائة) فالمواد الكيماوية (7.1 في المائة). واحتلت الواردات العربية للسلع الزراعية المركز الثاني بحصة 16 في المائة في عام 2009 بعد أن تزايدت أهميتها النسبية عن عام 2008. وفي المقابل، تراجعت الأهمية النسبية لمجموعة الوقود والمعادن الأخرى في عام 2009 لتبلغ حصتها في الواردات الإجمالية العربية 15.8 في المائة مقارنة مع 17.1 في المائة في عام 2008.

## التجارة البينية العربية

### أداء التجارة البينية

أدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية<sup>(2)</sup> في عام 2009 بنسبة 19.6 في المائة لتبلغ نحو 71.1 مليار دولار وذلك مقارنة بقيمة 88.4 مليار في عام 2008. وانخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7 في المائة، كما سجلت قيمة الواردات أيضاً انخفاضاً بنسبة 19.5 في المائة، الجدول رقم (2).

(2) يفترض نظرياً أن قيمة الواردات البينية العربية هي قيمة الصادرات البينية العربية نفسها زائدة تكاليف الشحن والتأمين (CIF). ولكن يلاحظ عملياً اختلاف هذه القيم حيث تظهر البيانات المجمعة من المصادر الوطنية أن قيمة الصادرات البينية أعلى من قيمة الواردات البينية على أساس (CIF). وتعزى هذه الاختلافات لأسباب عديدة مثل تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية وعدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز ضمن بيانات التجارة الخارجية، والاختلاف في توقيت التسجيل وتصنيف الصادرات والواردات على حدة. ولغرض تدليل تأثير الفوارق الإحصائية بين هذه الصادرات والواردات على الاتجاهات العامة للتجارة البينية، تم احتساب متوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ 2 للتوضيح والمساعدة على التحليل فقط.

الجدول رقم (2)  
أداء التجارة البينية العربية  
(2009-2005)

معدل التغير السنوي للفترة (2008-2005) %	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار)					
	2009	2008	2007	2006	2005	2009 <sup>(2)</sup>	2008	2007	2006	2005	
24.2	19.6-	30.8	20.4	21.5	36.5	71.1	88.4	67.6	56.1	46.2	متوسط التجارة البينية العربية <sup>(1)</sup>
24.4	19.7-	31.1	21.0	21.5	33.8	74.7	93.0	71.0	58.6	48.3	الصادرات البينية العربية
23.9	19.5-	30.6	19.8	21.6	39.7	67.5	83.8	64.2	53.6	44.1	الواردات البينية العربية

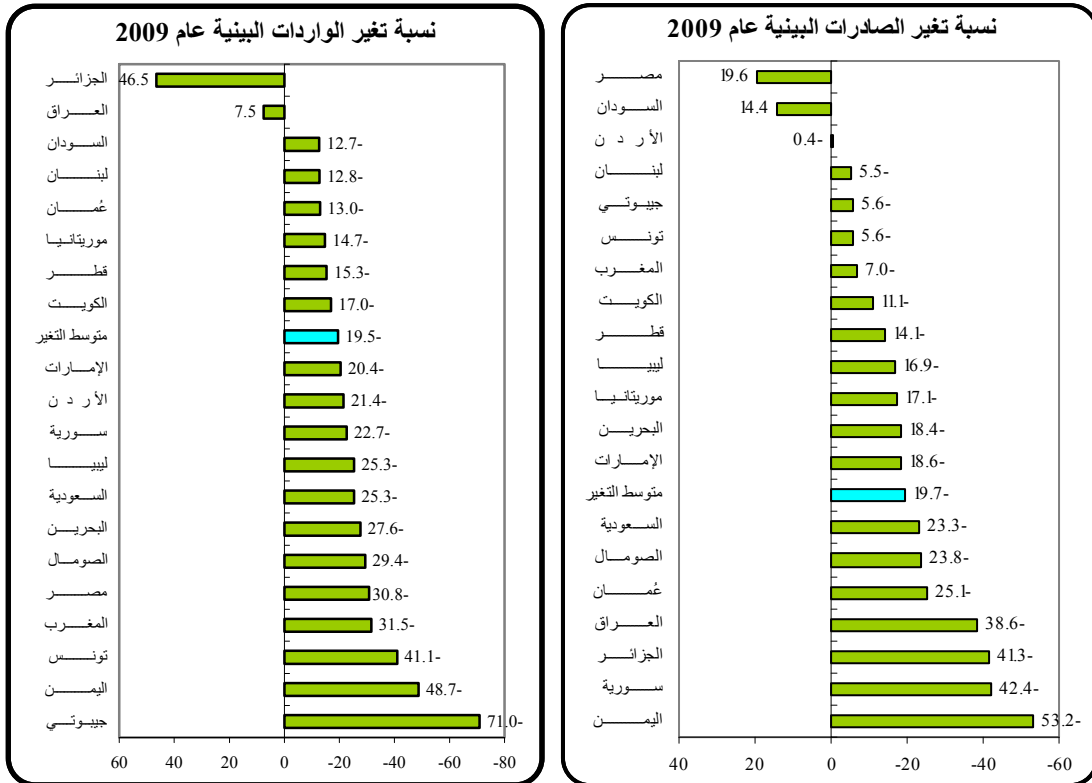
(1) (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

(2) بيانات أولية.

المصدر: الملحق (4/8).

وعلى صعيد أداء الدول فرادى، سجلت جميع الدول العربية انخفاضاً في صادراتها البينية، باستثناء مصر والسودان، حيث تراوحت نسب الانخفاض بين 0.4 في المائة بالنسبة للأردن و53.2 في المائة بالنسبة لليمن، الشكل (4).

الشكل (4) : التغير في التجارة البينية العربية عام 2009



المصدر: الملحق (4/8).



وفي المقابل، سجلت قيمة صادرات مصر إلى الدول العربية زيادة ملحوظة بنسبة 19.6 في المائة لتبلغ نحو 8.3 مليار دولار في عام 2009، واستمرت أيضاً قيمة صادرات السودان إلى الدول العربية في النمو لتبلغ نسبة 14.4 في المائة خلال الفترة نفسها.

وفي جانب الواردات البينية، فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية، باستثناء الجزائر والعراق. ولقد تراوحت نسب التراجع بين 12.7 في المائة بالنسبة للسودان و71 في المائة بالنسبة لجيبوتي. ويعزى تراجع التبادل التجاري بين اليمن والدول العربية من جانبي الواردات والصادرات إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي يمر بها اليمن. ومن جهة أخرى، قفزت واردات الجزائر من الدول العربية بنسبة 46.5 في المائة، في حين ارتفعت واردات العراق من الدول العربية بنسبة 7.5 في المائة في عام 2009. ويلاحظ أن الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008، قامت بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ بداية من عام 2009، مما أسهم كثيراً في تنشيط حركة التجارة بين الجزائر والدول العربية. وعلى سبيل المثال، تشير بيانات التجارة الخارجية لعام 2009، أن الواردات الجزائرية من مصر تضاعفت بنحو 225 في المائة، ومن سورية بنحو 131 في المائة، ومن الإمارات بنحو 82 في المائة، ومن كل من تونس والسعودية بنسبة 31.5 في المائة.

### مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية

ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3 في المائة في عام 2009، وذلك مقارنة مع 8.7 في المائة في عام 2008. في حين تراجعت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ 11.2 في المائة مقارنة مع 11.9 في المائة خلال الفترة نفسها. وتعزى زيادة أهمية الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية إلى انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية. وقد حصل عكس ذلك بالنسبة للواردات الإجمالية التي انخفضت بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية، مما أدى إلى تراجع طفيف في حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)  
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية  
(2009-2005)

(نسبة مئوية)					
*2009	2008	2007	2006	2005	
10.3	8.7	8.8	8.5	8.5	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية
11.2	11.9	12.0	13.4	12.6	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية

\* بيانات أولية.  
المصدر: الملحقان (1/8) و(4/8).

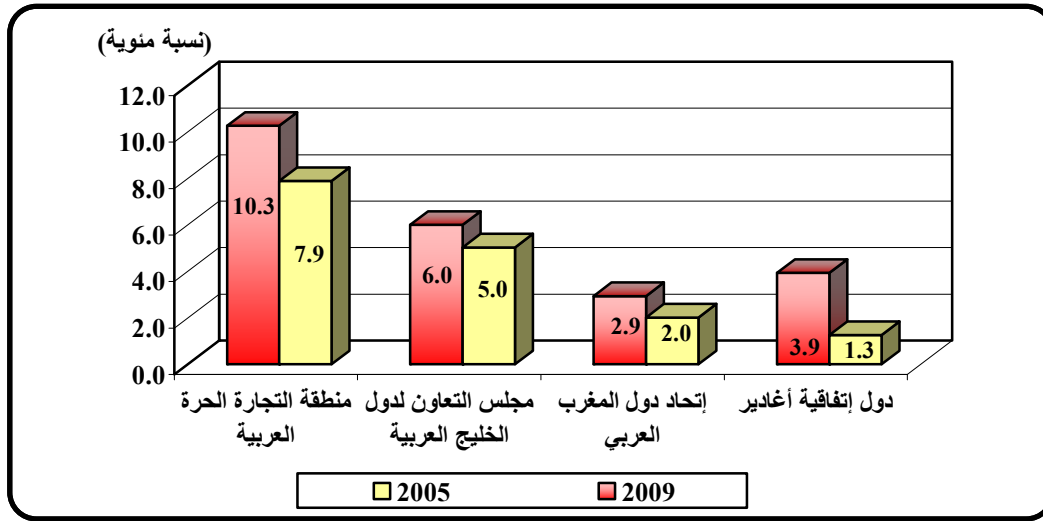
وبالنسبة لأهمية التجارة البينية على صعيد الدول، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لاثنتي عشرة دولة عربية بحصص تفوق متوسط حصة الصادرات البينية (أي 10.3 في المائة) في الصادرات الإجمالية العربية في عام 2009، وتراوحت هذه الحصص بين 10.4 في المائة بالنسبة لعمان و67.3 بالنسبة للصومال. ولقد تزايدت أهمية الأسواق العربية بالنسبة لصادرات كل من لبنان والأردن ومصر والبحرين والسعودية حيث وصلت حصة صادراتها إلى الدول العربية 52.5 في المائة، و51.6 في المائة، و35.8 في المائة و21 في المائة و15.6 في المائة على التوالي. أما حصة صادرات كل من الصومال وسورية إلى الدول العربية فقد تراجعت، إلا أنها لا تزال تشكل حصة عالية بنسبة 67.3 في المائة و35.4 في المائة على التوالي. وتعتبر صادرات الدول السبع إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (5/8).

وفي جانب آخر، لا تزال تجارة عدد من دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي مع بقية الدول العربية منخفضة نسبياً، حيث تشكل الصادرات البينية للإمارات وتونس والجزائر وقطر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا حصصاً ضئيلة في صادراتها الإجمالية وبالتالي تبقى تجارتها أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن تجارة دول المغرب العربي تتجه في غالبيتها العظمى نحو دول الاتحاد الأوروبي، فمثلاً تشكل تجارة تونس إلى هذه الدول ما يزيد عن 70 في المائة من إجمالي تجارتها الخارجية، في حين تتجه تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في غالبيتها العظمى نحو دول الاتحاد الأوروبي ودول آسيا كاليابان والهند والصين وكوريا الجنوبية بالدرجة الأولى.

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية، على صعيد الدول فرادى، تعتبر الأسواق التصديرية العربية مصدراً هاماً بالنسبة لواردات إثني عشرة دول عربية أيضاً، والتي تشكل حصص وارداتها البينية نسباً أعلى من متوسط حصة الواردات البينية (أي 11.2 في المائة) في الواردات الإجمالية العربية في عام 2009. ولقد تراوحت هذه الحصص بين 12 في المائة بالنسبة للبنان، و41 في المائة بالنسبة للبحرين. ويلاحظ في هذا الصدد، أن عدداً من الدول التي تشكل وارداتها البينية حصة عالية نسبياً في وارداتها الإجمالية هي دول يستأثر النفط الخام الجزء الأكبر من وارداتها من الدول العربية، مثل البحرين والأردن الذي يشكل النفط الخام 34 في المائة من قيمة وارداتها من الدول العربية.

وفي جانب آخر، تم احتساب مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لعدد من التجمعات العربية، وهي مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي، ودول اتفاقية أغادير، بالإضافة إلى منطقة التجارة العربية الكبرى. ويتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية، من جانب الصادرات خلال عامي 2005 و2009، كانت أعلى وأوضح بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في ظل قيام الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ عام 2005، الجدول رقم (4) والشكل (5).

الشكل (5) : حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات للتجمعات العربية



المصدر: الجدول رقم (4).

وبمقارنة مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية مع التجارة البينية لتجمعات دولية غير عربية، يتبين أن تجمعي دول المركوسور ودول آسيان تشارك تجارتهما البينية بنصيب أكبر في تجارتهما الإجمالية مما تشارك فيه التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية. ولا تزال الحاجة لبذل المزيد من الجهود في تعميق مجالات تحرير التجارة البينية العربية لزيادة استفادتها من الفرص التجارية في الأسواق العربية والارتقاء بمساهمتها في التجارة الإجمالية العربية لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية.

الجدول رقم (4)

مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية وغير عربية مختارة عامي 2005 و2009

حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات (%)		حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)		قيمة التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)				التجمعات
2009	2005	2009	2005	الواردات		الصادرات		
				2009	2005	2009	2005	
								تجمعات عربية
11.2	11.1	10.3	7.9	66,898	38,487	74,355	44,812	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
6.2	8.3	6.0	5.0	21,046	15,751	31,036	20,012	مجلس التعاون الخليجي
2.6	2.7	2.9	2.0	2,972	1,816	3,298	2,154	إتحاد دول المغرب العربي
1.8	1.3	3.9	1.3	1,951	924	2,225	642	دول إتفاقية أغادير
								تجمعات غير عربية مختارة
17.2	19.7	14.9	12.9	45	22	42	21	دول المركوسور Mercosur
24.5	24.3	25.5	24.9	229	144	252	162	دول آسيان ASEAN

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، موريتانيا وجزر القمر).

مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت).

إتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، وموريتانيا).

دول إتفاقية أغادير (الأردن، تونس، مصر والمغرب)

دول المركوسور (الأرجنتين، البرازيل، البارغواي واليورغواي).

دول آسيان (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، بالإضافة إلى بروناي، كمبوديا، اللاوس، مينمار وفيتنام).

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ومنظمة التجارة العالمية - قاعدة بيانات التجارة العالمية.

## اتجاهات التجارة البينية

تتسم اتجاهات التجارة البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة. ففي جانب الصادرات البينية، تركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في عام 2009 في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة 47 في المائة والجزائر بنسبة 26 في المائة. أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب بنسبة 36 في المائة و29 في المائة و28 في المائة على التوالي، وركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في دولتين هما الإمارات (55 في المائة) والسعودية (23 في المائة)، وصادرات الصومال البينية في الإمارات بنسبة 60 في المائة واليمن بنسبة 22 في المائة، وصادرات العراق البينية في سورية (86 في المائة)، وصادرات عمان البينية إلى الإمارات بنسبة 52 في المائة، وصادرات قطر البينية في الإمارات (75 في المائة)، وصادرات ليبيا البينية في تونس (50 في المائة)، وصادرات موريتانيا البينية في مصر (57 في المائة). وأخيراً، صادرات اليمن البينية في الإمارات (38 في المائة) والسعودية (25 في المائة). وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعاً في اتجاهات صادراتها البينية، فقد توصلت كل من الإمارات والسعودية والكويت ولبنان ومصر في توسيع أسواقها التصديرية إلى حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفي جانب اتجاهات الواردات البينية، تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام 2009 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 55 في المائة، وركزت واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 84 في المائة، وواردات قطر البينية من الإمارات والسعودية بنسبة 40 في المائة و34 في المائة على التوالي، وواردات الصومال البينية من جيبوتي بنسبة 62 في المائة، وواردات العراق البينية من سورية بنسبة 76 في المائة، وواردات عمان البينية من الإمارات بنسبة 73 في المائة، وواردات قطر البينية من الإمارات بنسبة 40 في المائة والسعودية بنسبة 34 في المائة، وواردات الكويت البينية من السعودية بنسبة 40 في المائة، وواردات ليبيا البينية من تونس بنسبة 51 في المائة، وواردات مصر البينية من السعودية بنسبة 40 في المائة، وواردات المغرب البينية من السعودية بنسبة 38 في المائة، وواردات موريتانيا البينية من الإمارات والمغرب بنسبة 33 في المائة و30 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأكثر توسعاً في مصادر وارداتها، تستورد كل من الإمارات ولبنان من 9 و6 دول عربية على التوالي، وتتوزع حصص الاستيراد من الدول العربية بنسب تتراوح بين 5 في المائة و20 في المائة من إجمالي وارداتهما البينية، الملحقان (6/8) و(7/8).

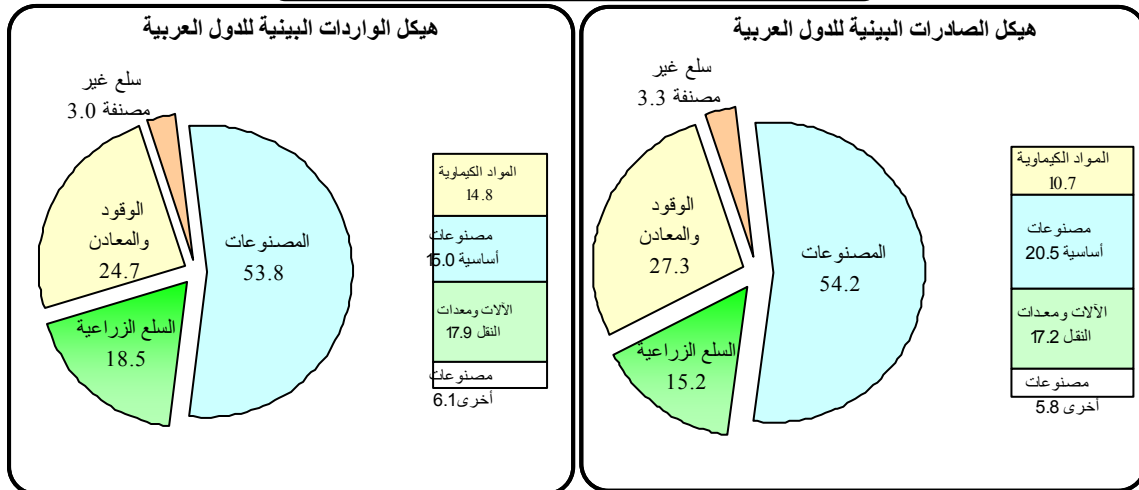
## تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

### هيكل الصادرات البينية<sup>(3)</sup>

تشير أحدث البيانات المتوفرة والمجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية في عام 2008 أن السلع الزراعية شكلت حصة 15.2 في المائة من الصادرات البينية ولم يطرأ تغيير يذكر على هذه المجموعة السلعية من حيث أهميتها في الهيكل السلعي للصادرات البينية العام السابق.

وتستأثر فئة الوقود والمعادن على حصة 27.3 في المائة من الصادرات البينية، مسجلة انخفاضاً عن حصتها للفترة (2004-2007) التي بلغت 30.4 في المائة، وذلك في ضوء تراجع أسعار النفط العالمية بداية من النصف الثاني من عام 2008. وأصبحت المصنوعات تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية حيث ارتفعت من 47 في المائة في عام 2004 إلى 54.2 في المائة في عام 2008، وأحرزت المصنوعات الأساسية على أعلى تقدم بين فئة المصنوعات، فارتفعت حصتها من 16.6 في المائة في عام 2004 إلى 20.5 في المائة في عام 2008. كذلك ارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل التي جاءت في المرتبة الثانية من 14.2 في المائة إلى 17.2 في المائة خلال الفترة نفسها. وشكلت المواد الكيماوية ثالث أعلى فئة سلعية ضمن المصنوعات حيث تراجعت حصتها إلى مستوى عام 2004 لتبلغ 10.7 في المائة في عام 2008. وأخيراً وضمن المصنوعات، تمثل المصنوعات المتنوعة الأخرى نسبة 5.8 في المائة من إجمالي الصادرات البينية لعام 2008، الملحق (8/8) والشكل (6).

الشكل (6) : الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية  
عام 2008



المصدر: الملحق (8/8).

(3) تم تجميع بيانات الهيكل السلعي للتجارة البينية أسوة بالتصنيف المتبع في الجزء المتعلق بالهيكل السلعي للتجارة الإجمالية، أي حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC-Rev2).

### هيكل الواردات البينية

من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين حصص الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من هذه الاختلافات، فقد حافظت الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية.

### السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني

تشير قائمة أول عشرة سلع رئيسية في التجارة البينية العربية، والتي تم تجميع أحدث بياناتها المتوفرة لعام 2008، حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية ومفصل على أساس 4 أرقام، أن النفط الخام يأتي في المرتبة الأولى حيث استأثر بحصة 8.5 في المائة من إجمالي الصادرات البينية العربية في عام 2008، ويأتي ذلك الصادرات البينية للغاز الطبيعي بحصة 3 في المائة. ثم يأتي بعدها سلع مصنعة كالبتروكيماويات والمصنوعات الأساسية (مثل منشآت الحديد والصلب، والألومنيوم والأسلاك والكابلات المعزولة) ومصنوعات متنوعة أخرى (كالمجوهرات). وتشكل السلع العشرة الأولى قرابة ربع الصادرات السلعية العربية وتتراوح حصة هذه السلع فرادى بين 2.4 في المائة و 1 في المائة من قيمة الصادرات البينية العربية. وبوجه عام، تعكس أهمية السلع الرئيسية تطور هيكل الصادرات البينية العربية في إطار جهود التصنيع في الدول العربية، والتي تمخض عنها زيادة حصة المصنوعات الأساسية، إلا أن في معظمها سلع نصف مصنعة لاستخدامها في صناعات تحويلية أخرى، الجدول رقم (5).

#### الجدول رقم (5)

#### السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني عام 2008

رقم التصنيف	السلعة	القيمة في الصادرات البينية (مليون دولار)	الحصة في الصادرات البينية (%)	متوسط النمو السنوي للفترة (2005-2008)
3330	النفط الخام	4,729	8.9	35.1
3425	بيوتان مسيل (غاز طبيعي)	1,412	2.6	43.0
5711	بولي برويلين (لدائن)	1,175	2.2	30.0
7731	أسلاك وكابلات معزولة وغيرها	931	1.6	62.6
9710	ذهب غير نقدي (باستثناء الذهب الخام)	1,353	2.5	20.6
6842	الألومنيوم وسبائك الألومنيوم	843	1.7	29.7
6911	منشآت من حديد أو صلب (قضبان، زوايا وأشكال خاصة)	580	1.0	46.6
8973	مجوهرات من ذهب أو فضة أو البلاتين	650	1.2	26.9
5421	الأدوية (محتوية على مضادات حيوية ومشتقاته)	336	0.6	80.0
5751	بوليمرات البروبيلين (لدائن أخرى)	460	0.8	36.0

المصدر : مصدر الملحق (8/8).

## التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

شكل البرنامج التنفيذي للإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العام 1998، والمستند على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في العام 1981 وأحكام منظمة التجارة العالمية أساس التوجه الحديث لبناء التكامل الاقتصادي العربي. وقد اعتمدت المنطقة على جملة من القواعد والأسس التي يتم بموجبها معاملة السلع العربية التي تتمتع بالإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وقد توصلت الدول الأعضاء إلى منح الإعفاء بالكامل للسلع العربية منذ عام 2005. وعلى هذا الأساس تم تأسيس اللجان ذات العلاقة بقضايا تحرير التجارة مثل لجنة قواعد المنشأ، التي أوكل إليها صياغة قواعد منشأ عربية تتيح الاستفادة من التخفيض الجمركي المقرر ضمن إعلان المنطقة. كما تضمنت القواعد والأسس ضرورة تبادل المعلومات والبيانات وآلية لتسوية المنازعات، والمعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً ودعم الخدمات المرتبطة بالتجارة وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها.

وبالرغم من الإعفاء بالكامل من الرسوم الجمركية للسلع العربية المنشأ منذ العام 2005 لم تتمكن المنطقة من تعميق الأداء التكاملية لها حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الاقتصادي (Complementary Index)، الذي يقوم على قياس نسبة الصادرات البيئية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية، 5 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 4.8 في العام 1998. ويعزى ذلك في جزء منه إلى ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية للمنطقة وممارسة العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة في إطار المنطقة وغيرها من الموضوعات.

ومع مطلع عام 2009 بدأت الجزائر، التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008، بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة وذات المنشأ العربي. كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع الجزائرية المنشأ.

وفيما يتعلق بالدول الأقل نمواً الأعضاء في المنطقة (السودان، فلسطين واليمن)، فقد استمرت في عام 2009 في تنفيذ التزاماتها بشأن إزالة التعرفة الجمركية تدريجياً أمام السلع العربية المنشأ. وقد توصلت كل من اليمن والسودان إلى إزالة نحو 70 في المائة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأ، وستصل إلى التعرفة الجمركية الصفرية في مطلع عام 2010. كما استمر إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل من قبل الدول الأعضاء. وتبقى أربع دول عربية غير منضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر.

ولقد استمر العمل خلال عام 2009 على استكمال آليات تفعيل المنطقة، فعلى صعيد صياغة قواعد منشأ عربية، وبالرغم من الانتهاء من إقرار نموذج شهادة المنشأ الجديد والانتهاء من صياغة الأحكام العامة لقواعد المنشأ، لا زالت المفاوضات بين الدول الأعضاء مستمرة بشأن صياغة قواعد منشأ تفصيلية لباقي السلع، حيث لا زال معيار تحقيق القيمة المضافة عند 40 في المائة لإكساب صفة المنشأ هو المعيار المتعامل به حتى الآن في تحديد منشأ السلع العربية.

وبالإضافة إلى التأخير في صياغة قواعد المنشأ التفصيلية لا زالت الدول العربية تتفاوض حول التوصل إلى آلية لمعاملة منتجات المناطق الحرة، والتي أنشأت بالأصل بهدف جذب الاستثمارات الصناعية والتجارية، من خلال تنمية الصناعات التصديرية والمبادلات التجارية وتجارة الترانزيت، وذلك بمنح الصناعات القائمة فيها إعفاءات وتسهيلات تؤهلها لأن تكون مناطق جذب للاستثمار الأجنبي، وتطبق فيها قوانين وأنظمة خاصة مختلفة عما يطبق داخل حدود الدولة. ولم يحسم بعد موضوع معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك لعدم وجود قواعد عربية تفصيلية للمنشأ. وبالتالي هناك خوف من دخول منتجات المناطق الحرة إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء وحصولها على الإعفاء الجمركي أو منافسة البضائع المحلية حال دخولها الأسواق الوطنية نظراً لما تتمتع به من امتيازات استثمارية تعزز تنافسيتها. وبوجه عام، يوجد 12 دولة عربية لديها مناطق حرة، هي : الأردن والإمارات وتونس والسودان وسورية والعراق والكويت وليبيا ولبنان ومصر والمغرب واليمن.

ولم تستكمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد جوانب أساسية أخرى، ومنها اعتماد المواصفات القياسية وزيادة كفاءة النقل لربط الأسواق العربية ببعضها البعض، وتذليل العقبات التي تعترض مرور الشاحنات العربية عبر الدول العربية وتعطيلها في المنافذ الجمركية.

أما فيما يتعلق بالسياسات التجارية المطبقة على مستوى المنطقة، استمرت الدول الأعضاء في عام 2009 بتنفيذ السياسات التجارية القائمة على أساس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار بما يخدم تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مختلف الدول العربية وبما يتفق مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية لعدد من الدول العربية، إلى جانب توثيق العلاقات مع دول العالم المختلفة في إطار منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وغيرها من الاتفاقيات.

ونتيجة لعدم تحقيق أي تطورات في مسيرة التفاوض حول تجارة الخدمات في الدول العربية، فقد تم توجيه الجهود خلال عام 2009 للتواصل مع كافة الدول العربية وذلك بدعوة الدول العربية غير المشاركة في المفاوضات، وكذلك الدول التي لم تتقدم بعروضها الأولية لجداول الالتزامات بتحرير قطاعات خدمات محددة وذلك في إطار ما نص عليه برنامج العمل الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في عام 2009، والتي أكدت على ضرورة استكمال المفاوضات الجارية في مجال تحرير تجارة الخدمات.



وعلى صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تم في عام 2009 وضع الأطر العامة نحو صياغة اتفاقية متعددة الأطراف تحدد مجالات التعاون الإداري المتاحة بين الإدارات الجمركية العربية بما فيها تلك المتعلقة بالأسعار المرجعية للسلع عند إجراء التقييم الجمركي على البضائع وإنجاز الرقابة، ومكافحة الغش التجاري والسلع المقلدة، بالإضافة إلى تطوير اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية.

وعلى مستوى التحضيرات للانتقال إلى الإتحاد الجمركي العربي، وتنفيذاً لما نصت عليه قرارات القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت في عام 2009، والتي أكدت على ضرورة الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الإتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له في عام 2015، فقد استكملت لجنة الإتحاد الجمركي العربي في عام 2009 مناقشة باقي بنود مشروع القانون الجمركي العربي في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء وتقارير لجنة التعرف الجمركية الموحدة. كما أقرت اللجنة الصيغة المبدئية لعدد من المواد الخاصة بمشروع القانون المقترح ليكون الإتحاد الجمركي جاهزاً بحلول عام 2015.